تاريخ الاستلام: 2023/11/4م تاريخ القبول: 2023/12/14 تاريخ النشر: 2023/12/31م

مجلة علمية محكمة نصف سنوية – تصدر عن كلية الاقتصاد جامعة الزاوية
المجلد الأول – العدد الثامن – ديسمبر / 2023م

التحولات السياسة في ليبيا وأثرها على سقوط النظام السياسي عام 2011

سالم البهلول محمد سالم
قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة صبراتة
المدينة – ليبيا
EMAIL: sakabih16@gmail.com

ملخَّص البحث:

شهدت ليبيا في ظل النظام السابق العديد من الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من اجل المحافظة على استقرار النظام القائم، إلا إن تلك الاصلاحات لم تقف أمام الانتفاضة التي شهدتها البلاد، حيث تضافرت الجهود الداخلية والخارجية في ظل التطور العلمي في وسائل الاتصال، الى موجة من الاحتجاجات اتخذت اشكالاً عديدة انتهت بإسقاط النظام السياسي . من هذا المنطلق تحاول الدراسة معرفة إلى أي مدى ساهمت الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كان يسعى النظام السياسي في ليبيا إلى تحقيقها من اجل المحافظة على النظام ؟ وللإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها، اعتمدنا في هذا البحث على منهجيين أساسيين، المنهج التاريخي لتتبع تغيرات الظاهرة محل الدراسة ضمن إطارها الزمني، كما اعتمدنا في هذه الدراسة ايضاً على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة وجمع البيانات والحقائق لاستخلاص النتائج.

جاءت هذه الدارسة كونها توضح أهمية التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على للنظام السياسي في ليبيا، ومدى تأثير عمليات الإصلاح على التحولات

السياسة التي تزامنت مع تدخل إقليمي ودولي، ساهم بقوة في إسقاط النظام السياسي في ليبيا .توصلت إلى عدة نتائج أهمها: نجاح الحراك في المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي انتهت بإسقاط النظام، كما خلص البحث إلى عدم قدرة المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على استيعاب المطالب، كما أثبتت إن الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لامعنى لها بدون إصلاحات سياسية، وعدم جدوى الحل الامني في معالجة مشكلات السياسة العامة والمطالب الشعبية.

الكلمات المفتاحية: التحولات السياسية، الاصلاحات ،النظام السياسي

Political transformations in Libya and their impact on the fall of the political regime in 2011

Salem Al-Bahloul Mohammed Salem

Department of Political Science - Faculty of Economics and Political Science - Sabratha University

Sabratha - State

EMAIL: sakabih16@gmail.com

ABSTRACT

Under the previous regime, Libya witnessed many political, economic and social reforms in order to maintain the stability of the existing regime, but these reforms did not stop the uprising that the country witnessed, as internal and external efforts combined in light of the scientific development in means of communication, to a wave of protests that took Many problems ended in the overthrow of the political system. From this standpoint, the study attempts to find out to what extent the political, economic and social reforms that the political regime in Libya was seeking to achieve contributed to maintaining the regime? To answer the questions of the study and achieve its objectives, we relied in this research on two basic methodologies: the historical approach to track the changes of the phenomenon under study within its time frame. In this study, we also relied on the descriptive and analytical approach to describe the phenomenon and collect data and facts to draw conclusions.

This study came to illustrate the importance of political, economic and social changes to the political system in Libya, and the extent of the impact of reform processes on the political transformations that coincided with regional and international intervention, which contributed strongly to the overthrow of the political system in Libya. It reached several results, the most important of which are: the success of the movement in political demands. The research also concluded that the political, social and economic institutions were unable to accommodate the demands. It also proved that economic and social reforms are meaningless without political reforms, and the futility of the security solution in addressing the problems of public policy and popular demands.

Key words: Political transformations, reforms, political system

مقدمة:

عرفت ليبيا أكثر من نظام سياسي منذ استقلالها حتى تاريخ هذه الدراسة، حصلت على استقلالها في 24 ديسمبر 1951م، حيث اعترف بأمير برقة " محمد إدريس السنوسي " ملكاً على البلاد، في إطار فيدرالي، تحت اسم المملكة الليبية المتحدة، ، وقد استندت الشرعية السياسية للنظام الملكي في ليبيا إلى الخصائص الشخصية والدينية للعاهل الليبي ، ولم يعمل النظام على بلورة إيديولوجية سياسية واضحة ، فكان للتغير الاجتماعي السريع ، والتعبئة الاجتماعية دورها في تفويض الكثير من مصادر الشرعية الدينية للملك، كما ساهمت مرحلة المد القومي العربي في خلق فئة مثقفة تفاعلت مع أفكار وقيم وأهداف القومية العربية دون أن تجد في إطار النظام الملكي القنوات التي تعبر من خلالها عن قيمها وتوجيهاتها، ففقد النظام الملكي مشروعيته بين هذه القوى الاجتماعية الجديدة مما أدى إلى انهياره في 1 سبتمبر 1969 ورفعت القيادة الجديدة منذ قيامها شعارات" الحرية والاشتراكية والوحدة" متأثرة بشعارات الثورة المصرية، كما تحرر الاقتصاد القومي من التبعية والنفوذ الأجنبي، وتم تحويله إلى اقتصاد وطني يعتمد على الملكية العامة للدولة ، وتم طرد القواعد الأجنبية ، وبقايا الايطاليين واعتبرت الدولة دينها الإسلام ، ولغتها الرسمية اللغة العربية، حيث تم تأسيس تنظيم الاتحاد الاشتراكي ، باعتباره التنظيم السياسي الشعبي الوحيد، مع تحريم النشاط الحزبي تحريماً مطلقاً وذلك في 1971/6/11م.**(1)**

وعلى الرغم من أقبال النظام السياسي السابق في ليبيا على القيام ببعض الخطوات والعمل وفقاً لسياسات قدّر أنها ستحقق أهدافه، بما من شأنه أن يجنب النظام

بعض الأخطاء التي قد تأتيه من الداخل والخارج، حيث كلف النظام السابق سيف الإسلام القذافي باتخاذ التدابير الملائمة، وتطبيق السياسات التي من شأنها أن تقلل تدريجياً الضغوط الدولية المفروضة على ليبيا، وتم إعطاؤه دوراً كبيراً يمكن أن يخفف الضغوط داخلياً وخارجياً. الا انه هذه الجهود لم تثمر ،ولم تتيح لها الفرصة تحقيق اهدافها بسبب اندلاع الثورات العربية والتي اطلق عليها البعض ثورات الربيع العربي _ ببعض الدول العربية_ نتيجة سوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث برزت موجة من الاحتجاجات والمظاهرات في هذه الدول حظيت بتأييد كبير من الدول الغربية والعديد من المنظمات الدولية والاقليمية، ،نتج عنها ردود افعال من حكومات هذه الدول والتي منها ليبيا ، حيث حققت تلك الاحتجاجات نجاحا بمساعدة حلف الناتو ومساندة بعض الدول العربية والاقليمية الاطاحة بنظام الحكم القائم.

من هذا المنطلق تبرز اهمية الدراسة لكونها توضح اهمية التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على للنظام السياسي في ليبيا ومدى تأثير عمليات الاصلاح على التحولات السياسية التي تزامنت مع تدخل إقليمي ودولي ساهم في اسقاط النظام السياسي في ليبيا.

وبناء على ما تقدم؛ تتمحور إشكالية هذه الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي مدى ساهمت الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يسعى النظام السياسي في ليبيا الى تحقيقها في نجاح عملية التحول في ليبيا ؟

كما بُنيت هذه الدراسة على **فرضية رئيسية مفادها**"إن الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كان يسعى الى تحقيقها النظام السياسي في ليبيا لم تساهم في اطالة عمر النظام ولم يقدر لها تحقيق اهدافها".

وللإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها، تقتضي ضرورة البحث العلمي تحديد الاداة المنهجية المناسبة باعتبارها وسيلة علمية للوصول إلى نتائج منطقية عليه؛ فإن ما تمليه ضرورة الموضوع ،وطبيعته، فإن الباحث أعتمد في هذا البحث على **المنهج التاريخي:** لفهم الظواهر السياسية ضمن اطارها الزمني، لان معرفة الماضي تساعد على معرفة الحاضر ، والتنبؤ بما يحدث في المستقبل وهو الامر الذي نسعى اليه . كما اعتمدنا في هذه الدراسة ايضاً على **المنهج التحليلي الوصفي:** لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتماداً

على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً لجمع الأدلة والمعلومات لاستخلاص النتائج . للظاهرة أو الموضوع محل الدراسة.

كما حدد البحث نطاقاً إقليمياً ثابتاً وهو الدولة الليبية بذلك سنقتصر عليها في تحليل أثر التحولات السياسية على النظام السياسي في ليبيا رغم الاصلاحات التي قام به وفقاً للمباحث التالية:

المبحث الأول: الإصلاحات في ليبيا قبل ثورة 17 فبراير

اولاً : الإصلاحيون وحراك المعارضة.

ثانياً: السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثالثاً : مشروع رؤية ليبيا 2025.

المبحث الثاني : الاحتجاجات والقوة التي ساهمت في إسقاط النظام.

اولاً :الحركة وانهيار النظام السياسي في ليبيا.

ثانياً : القوى التي أسهمت في إسقاط النظام في ليبيا.

المبحث الأول : الإصلاحات في ليبيا قبل ثورة 17 فبراير

أقبل النظام السياسي السابق في ليبيا على القيام ببعض الخطوات والعمل وفقاً لسياسات قدّر أنها ستحقق أهدافه، بما من شأنه أن يجنب النظام بعض الأخطاء التي قد تأتيه من الداخل والخارج، حيث كلف النظام السابق سيف الإسلام القذافي باتخاذ التدابير الملائمة، وتطبيق السياسات التي من شأنها أن تقلل تدريجياً الضغوط الدولية المفروضة على ليبيا، وتم إعطاؤه دوراً كبيراً في معالجة التي يمكن أن تخفف الضغوط داخلياً وخارجياً.

حيث لعب سيف الإسلام دوراً كبيراً في عملية الإصلاح من خلال حصوله على درجة معقولة من القبول الشعبي، والموافقة على برنامجه، بخاصة بين الشباب، ودعاة الإصلاح السياسي والاقتصادي، من خلال إعادة النظر في سياسات النظام الداخلية والخارجية.

لذلك استطاع سيف الإسلام التواصل مباشرة مع معارضين وخبراء ليبيين في الخارج، للعمل ضمن مشروع ليبيا الغد الذي تضمن العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولتوضيح ذلك لابد من دراسة التالي:

اولا : الإصلاحيون وحراك المعارضة:-

على الرغم من تشكيك الكثيرين في نوايا النظام ، ورغبته في الإصلاح والتغير، قبلتْه قوى وطنية وإصلاحية في الداخل والخارج للمشاركة في عملية الإصلاح ، محاولة في ذلك تقديم المبادرات والأفكار من أجل إعادة تأهيل ليبيا، وعودتها إلى المجتمع الدولي، وهذا ما جعل المعارضة الليبية في الخارج تتخذ مواقف يمكن وصفها إجمالاً بالمؤيدة ، و يتضح ذلك من خلال تصريحاتهم المحفزة والمشجعة للإصلاح بالداخل للمضي قدماً في هذا المشروع، حيث شمل الإصلاح في السنوات الأخيرة ملفات حقوق الإنسان وملفات الفساد ، الأمر الذي أزعج الكثيرين في السلطة مما جعله يتعرض– النظام السياسي– إلى موجه حادة من المقاومة والمعارضة، لما يسعى إلى تحقيقه، وهو ما عرقل مسيرته في الوصول بهذا المشروع إلى المبتغى المرجو. (2)

وبالنظر إلى ما احتلته القوى الإسلامية من موقع بارز في المشهد السياسي بعد سقوط النظام السياسي في ليبيا وهيمنتها على المرحلة الانتقالية، فإنه من المهم ضرورة التعرف إلى مواقف جماعة الإخوان المسلمين الليبية ، التي أيدت المشروع رغم انتقاد بعض المعارضة لها، ودخلت الجماعة في ثنايا المشروع وتفاصيله وأعطته زخماً كبيراً. (3)

1– موقف الإخوان المسلمين من عملية الإصلاح: ساهمت جماعة الإخوان المسلمين من خلال المبادرات التي أطلقها سيف الإسلام في مشروعه " ليبيا الغد" على تسهيل عودة الليبيين من الخارج ، والاستعداد للمصالحة الوطنية، حيث كانت هذه الجماعة في مقدمة التنظيمات المعارضة التي تجاوبت مع هذا المشروع للاستفادة من الفرص المتاحة ، مهما كانت محدودة ، من أجل عودتهم للعمل في الداخل، والنظر إلى ما عانته هذه الجماعة وأعضاؤها في تلك الفترة، إلا أنها أبدت الإصلاح الداخلي اعتباراً من سنة 2004. (4)

حيث انطلقت عملية الإصلاح الوطني من خلال الاعتراف بشرعية النظام القائم، وحثه على تبني خطوات إصلاحية تجنب البلاد الأزمات السياسية والاقتصادية وصيانة الحريات واحترام حقوق الإنسان، ولم تكْثّفِ جماعة الإخوان المسلمين بهذا الموقف، بل اندمجت في مجال الإصلاح، داعية النخب الليبية في الداخل والخارج إلى تعزيز المطالبة بالإصلاح، والمشاركة الإيجابية في كل ما من شأنه دعم التوجه الذي عبر عنه سيف الإسلام، والذي أثمر بعودة الكثير من المعارضين إلى البلاد ، وإطلاق سراح سجناء ينتمون غالباً إلى الإخوان المسلمين، واندماجهم ومشاركتهم في هذا المشروع. (5)

حيث أكد أحد قيادات ومفكري هذه الجماعة – الدكتور علي الصلابي في عام 2009 – أن قادة الجماعات الإسلامية، وعلماء ومشايخ ليبيا، يؤيدون ما كان يقوم به سيف الإسلام، ويدعون إلى تضافر الجهود الوطنية، فدعم المشروع الإصلاحي سيحقق بناء دولة القانون والمؤسسات(6).

2- إصلاح القوانين و التشريعات: إن صياغة دستور للبلاد، وإصلاح التشريعات حظي باهتمام كبير من قبل الخبراء الإصلاحيين، ضمن مشروعات الإصلاح، حيث جرى العمل على إصدار دستور، وإقرار مبدأ الفصل بين السلطات في مؤسسة الدولة، والحد من صلاحيات الحاكم المطلقة ، وترتيبات السلطة غير الرسمية، وحماية ذلك باستقلال القضاء وجرى العمل أيضاً على صياغة التشريعات القائمة وإصدارها بما يحقق قدراً مناسباً من الأهداف الوطنية في الإصلاح والتغيير.

شكل لهذا الغرض عدد من اللجان الفنية التخصصية التي اهتدت في عملها بالقيم العالمية ، وبأفضل الممارسات الدولية والخبرة الوطنية في إعداد مقترحات تعديل للتشريعات القائمة التي شملت مشروع قانون للمؤسسات العامة للسلطة ، ليحل بدلاً من القانون الخاص – بالمؤتمرات الشعبية – وشمل العمل أيضاً مشاريع وقوانين الوظيفة العامة، والعقوبات والقانون التجاري، وقانون المصرف المركزي، وتشريعاً للمجتمع المدني، وقانون للحكم المحلي ، وآخر للصحافة، وعدد من المشروعات الأخرى التي تولتها لجان عملت ضمن المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي إلا أن هذه المبادرات لم تظهر على الواقع، حيث اندلعت الانتفاضة في فبراير 2011 ، رغم إعلان النظام عنها ، وتوظيفها في محاولة استيعاب الاحتجاجات خلال الثورة. (7)

3- تجديد النخب السياسية:

يهدف هذا المشروع إلى فتح المجال لنخب جديدة ، لتولي مواقع قيادية تساعد على توقيع دائرة المشاركة، وإيجاد أفق جديد للعمل السياسي، حيث تضمن هذا الأمر إنشاء تنظيمات وجمعيات أهلية وغير حكومية ، والتحفيز على إنشائها ودعمها، ومثال ذلك – جمعية العدالة لحقوق الإنسان التي تبنى مشروعها عدد من المحامين والنشطاء ، في حقل القانون وحقوق الإنسان – ومركز الديمقراطية – إضافة إلى المنابر السياسية التي انطلقت في الجامعات، كما عبر هذا المشروع –تجديد النخب – عن نفسه من خلال العديد من

المبادرات في مجالات تحفيز الشباب ، والتعليم ، والإعلام ، والمرأة، وبرامج لتكوين القيادات في مستويات مختلفة ، حيث سار العمل في هذا الموضوع في عدة محاور: (8)

- محور الشباب الذي أنشئ من أجل تحقيق أهدافه، وتولته "المنظمة الوطنية للشباب الليبي" لتمكين الشباب اقتصادياً وتكوينياً، وإفراز قيادات شبابية.
- برامج إعداد القيادات التي أشرف عليها المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي التي تضمنت تدريب وإعداد القيادات للمستويات الإدارية المختلفة ، بمساعدة مؤسسات دولية متخصصة، ومن خلال إيفاد أعداد من هؤلاء للدراسة في الخارج في مجال الإدارة والتخطيط والتفكير الاستراتيجي والعمل الدبلوماسي وغيرها.

–إصلاح التعليم، وتطوير الموارد البشرية، اعتمد هذا المحور على إعادة هيكلية الجامعات، ثم التعليم المتوسط، وتطوير البنية التحتية لقطاع التعليم، وإيفاد آلاف الطلاب وفي جميع التخصصات للدراسة بالخارج.

–العمل على إخراج البلاد من العزلة الفكرية والسياسة التي ظلت تعيشها لعقود بسبب عدائها للدول الغربية ، والولايات المتحدة ، بسبب العديد من القضايا السياسية ، حيث كانت الفكرة هي إتاحة المجال للحوارات واللقاءات الثقافية لكافة الناس، ودعوة المحاضرين من داخل ليبيا ومن خارجها لتبادل وجهات النظر، وجلب الأفكار المتطورة والديمقراطية المرتبطة بحقوق الإنسان.

ولقد أتاح هذا البرنامج الفرصة أمام أوسع دائرة من الجمهور، للالتقاء بعدد من المفكرين والفلاسفة والمتخصصين في الاقتصاد والعلوم السياسية والاجتماعية ، ومن أبرز هؤلاء المفكرين عالم الاجتماع أنتوني غيدنز وفرانسيس فوكوياما، وروبرت بتنام، ومع ذلك لم يهمل البرنامج عدداً من المفكرين والمثقفين العرب، حيث ساهمت هذه الأنشطة في إيجاد فضاء عام عبر الحوارات المفتوحة والمحاضرات ، ومواقع إلكترونية ، ونشر دراسات وكتب(9).

ثانيا: السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

انطلقت منذ عام 2005 عمليات إعداد ما يعرف بالاستراتيجية الاقتصادية الوطنية، تضمنت هذه العمليات قيام خبراء أجانب ، يساعدهم وطنيون بتشخيص أوضاع الاقتصاد الليبي ومشاكله، واقتراح السياسات اللازمة لنقله إلى حالة التنافس التي تستند أساساً إلى جعل الدولة قادرة على الحصول على حصة من الأسواق العالمية لمنتجاتها، ومع

ذلك لا يضع مفهوم التنافس شرطاً وحيداً لتحقيق الهدف، فإن إنتاج سلع رخيصة يعني ضمنياً تدنياً في مستويات الأجور، وفي أسعار العمل الوطنية، ولا يدعم بالنتيجة مستوى طبقة معينة مناسبة.

لذلك فإن مفهوم التنافس يقيم صلة بين القدرة التنافسية للدولة والإنتاجية التي يمكن للشركات المستثمرة بها أن تصل إليها، ذلك أن مستوى المعيشة يعتمد ويتحدد بالإنتاجية التي يمكن لاقتصاد الدولة تحقيقها، وتم قياس هذه الإنتاجية وفقاً لقيمة السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها باستخدام وحدة قياس من مواردها البشرية والرأسمالية والموارد الطبيعية، كما أن الإنتاجية تعتمد على كلّ من الخدمات والمنتوجات قياساً بالأسعار التي يمكن الحصول عليها في الأسواق المفتوحة، وبالكفاءة التي يتم الإنتاج وفقاً لها، وهكذا فإن الإنتاجية عالية المستوى يمكّن الدولة من دعم الدخول العالية والعملة القوية وعائداً رأسمالياً، وهذا كله يساهم في رفع مستويات المعيشة.(10)

وبالتالي يمكن القول أن هذه المرحلة ، أسفرت عن إصدار تقرير شخصي للتنافس في ليبيا وأدائها الاقتصادي، حيث لم يأْتِ هذا التقرير بجديد في تشخيص علل الاقتصاد الليبي، فالصورة العامة –لهذا التقرير – هي تدني مستوى الإنتاجية ، وتعطيل قوة العمل ونمو إنتاج سلبي في أغلب القطاعات باستثناء النفط والغاز، وقدمت الاستراتيجية مجموعة من المقترحات لتجاوز المنعطفات التي كانت البلاد تواجهها من منظور الاقتصاد الكلي، وقد تمحورت حول رؤية لليبيا مع حلول عام 2019.(11)، أما في مجال الإعلام فقد جرى العمل على تحويل المؤسسات الإعلامية القائمة حاليا إلى شركات مساهمة تتولى إعادة هيكلتها للدخول إلى ساحة المنافسة التي لم يعد ممكناً تجاهل حضورها القوي(12)

ثالثا : مشروع رؤية ليبيا 2025:

يرى كثير من الإصلاحيين والمثقفين والخبراء الليبيين، أن أبناء هذا البلد أكثر ثقة من العنصر الأجنبي في تشخيص حالة بلادهم، حيث تم التوصل خلال التحاور ، إلى ضرورة استغلال المؤسسات القائمة في برامج عملية الإصلاح، حيث كلف مجلس التخطيط العام باعتباره جهة رسمية ، ومؤسسة من مؤسسات الدولة المكلفة بعملية التخطيط الشامل، كما تبني المجلس ، فكرة صياغة رؤية مستقبلية تشخّص التحديات وتقترح الحلول، بما يقود إلى بناء اقتصاد وتنمية مستدامة ، تخلص الاقتصاد من سيطرة القطاع الواحد، وتفتح آفاق التحوّل نحو اقتصاد المعرفة.

وتم تنفيذ المشروع من خلال مركز الدراسات والبحوث في جامعة قاريونس ببنغازي، و كان هذا المشروع عملاً وطنياً شارك فيه أكثر من مائة وثلاثين باحثاً ومثقفاً من الخبراء الوطنيين الذين كانوا على قدر عال من الكفاءة والمهنية الوطنية.**(13)**

قام فريق الخبراء بهذا العمل، وكانوا حريصين على بناء مشروع الرؤية لبناء ليبيا الجديدة الذي كان حلم كل الليبيين، يحدد طبيعة مجتمع الأمن الإنساني ، الذي يجب السعي إليه والتنمية المستدامة التي تساهم في رفاهية كل أفراد المجتمع.

هذه الرؤية حدّدت المجتمع الذي كانت تطمح إليه في أفاق 2025، على أنه مجتمع مؤسس معرفياً يعتز بهويته العربية والإسلامية، ويحقق فيه كل مطالبه، ويعي أهدافه، ويسعى إلى تحقيقها في ضوء استقرار موضوعي لإمكاناته وخياراته، ويدير مؤسساته بكفاءة وشفافية ، ضمن إطار ديمقراطي، ويتمتع أبناؤه بحقوقهم ، ويتساوون فيها أمام القانون، وينعمون بعيش يتناسب وموارد وطنهم ، وقدر مشاركتهم في الإنتاج.

تضمن هذا المشروع خطاباً ثقافياً منفتحاً ومتنوعاً، يرسخ قيم التسامح وحركة التعبير ويعزز الهوية، ويتوسل المنهج العلمي في معالجة المشاكل الاجتماعية، اقتصاد منتج ومتنوع مصادر الدخل، مبني على أساس معرفة تقنية، تتطلع الدولة بدورها في إدارة الاقتصاد على المستوى الكلي، واقتصاد يضمن عدالة التوزيع، وعدم التفاوت في داخل مجتمع تسوده حرية الرأي والتعبير والتنظيم، يضمن حقوق المواطن، بحكمة دستور يكفل التوازن بين حقوق الإنسان وحرياته، ويرتكز على ثوابت الهوية والكيان والمصالح الوطنية ويضمن الحفاظ على استقلالية القضاء ونزاهته، والمساواة في القانون وعدالة الإجراءات.(14)

المبحث الثاني : الاحتجاجات والقوة التي ساهمت في إسقاط النظام.

إن الانطباع السائد عن ليبيا أنها كانت من بين الدول التي تتمتع بمستويات معيشة عالية، ويتمتع مواطنوها بحياة لائقة، ويتلقون نصيباً كبيراً من الدخل في اقتصاد الريع النفطي. حيث تحصلت _ ليبيا_ على معدلات عالية، وضعتها في الفئة العليا بزيادة حققتها في قيمة مؤشرات التنمية البشرية من 0,746 إلى 0,769، بنسبة زيادة بلغت3 بـ المائة في عام 2010 وكان ترتيبها 64 بين 187 دولة شملها تقرير التنمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما بينت الاتجاهات التي رصدها التقرير منذ عام 2005 وحتى عام 2010 أن

ليبيا كانت تحقق تقدماً وتطوراً متواصلاً فاق جميع الأقطار العربية والمعدلات العالمية أيضاً.

وبالنظر إلى هذا التقدم الملحوظ الذي أشار إليه برنامج الأمم المتحدة في تقرير التنمية البشرية، و التقرير السنوي للدول الأفضل معيشة في العالم الذي يضم 194 دولة، نجد أن هذا التقرير أبرز وبشكل ظاهر تدني مرتبة ليبيا من حيث مستويات معيشة السكان، وهذا يمكن أن يفسر لنا حقيقة الأوضاع التي كانت البلاد تعيشها فترة النظام السابق .(15)

إلا أن إهدار الثروة ، والإنفاق غير الراشد، وتصاعد وتيرة الفساد في بعض قطاعات الدولة وأجهزتها، لم يمكّن الليبيين من الحصول على مستويات معيشة عالية، زيادة على تراجع في الخدمات الأساسية ومستوياتها، كماً وكيفاً، وبشكل متواصل، وبخاصة في قطاعي الصحة والتعليم – الأساسي والمتوسط –اللذين كانا يواجهان حالة من التدهور المستمر، بسبب الإهمال وتراجع في البنية التحتية ، في ظل غياب مشروعات جديدة جادة تتعلق برفع الكفاءات وتنمية القدرات بكافة القطاعات .

اولاً :الحركة وانهيار النظام السياسي في ليبيا.

انطلق النداء للتظاهرات في ليبيا عن طريق شبكة المعلومات الدولية – الإنترنت – إذ تم توجيه الدعوة الرئيسة من خلال موقع "الفيس بوك"، حيث أنشأ نشطاء ليبيون من معارضي المهجر صفحة بعنوان انتفاضة 17 فبراير 2011 لنجعله يوم غضب في ليبيا" وعبر البيان المنشور في الصفحة عن ضرورة الخروج للشوارع ، للتعبير عن الفساد والقهر الذي تعيشه ليبيا ضمن مطالب محددة "إسقاط النظام، الحرية والكرامة، إنشاء دولة دستور وقانون، محاسبة المجرمين الذين سفكوا الدماء"، حيث تزامن هذا البيان مع صدور بيان آخر من قوى سياسية ليبية متعددة، تطالب فيه تنحي القذافي عن الحكم ، وتؤكد حق الشعب في التعبير والتظاهر. (16)

ونظراً لغياب الأحزاب السياسية وقوى المعارضة عن المشهد السياسي الليبي، كان لنقابة المحامين الدور الأكبر في إشعال شرارة الاحتجاج داخل ليبيا، خاصة أن نشطاء هذه النقابة يداومون منذ عامين على تنظيم الاحتجاجات السلمية للمطالبة بصياغة دستور، وإعلاء سيادة القانون حيث كان اعتقال أحد المحامين في بنغازي سبباً رئيساً للتظاهرات مساء يوم السادس عشر من فبراير 2011 والمطالبة بإطلاق سراحه.

بدأ الأمر بتجمعات متباينة قدرت بالعشرات ، ثم بدأت الأعداد تتزايد حتى وصلت المئات، ولم تقتصر المشاركة على فئة معينة، بل شملت كل أعمار الشعب وطبقاته، وعندما تطورت الأحداث وبدأت تأخذ منحنى اتسم بالعنف بين أنصار النظام والمحتجين – المتظاهرين قاموا باقتحام مقرات الكتائب الأمنية، والمعسكرات ، وأخذ الأسلحة، أما أنصار النظام فقد فشلوا في إخماد هذه الاحتجاجات خاصة بعد سيطرة المتظاهرين على الكتائب والمعسكرات ، حيث كان له رد فعل ، من خلال استخدام العنف بكل الوسائل – طرأ على المشهد الليبي مكون جديد لم يكن موجوداً في الثورتين السابقتين – تونس ومصر – تجسد هذا المكون في البعد القبلي.

فالمجتمع الليبي كما هو معروف يقوم على أساس قبلي ، يعلو فيه الانتماء للقبيلة على الانتماء للدولة، وتطغى فيه الأعراف والتقاليد القبلية على القوانين المدنية، وتجلت هذه الطبيعة القبلية للمجتمع الليبي في تأييد بعض القبائل للثورة بعد تعرضهم للعنف من قبل قوات النظام وسقوط عدد من الضحايا، على هذا الأثر سارعت بعض القبائل بإصدار بيانات تأييد وانضمام للثورة ، ساهم في زيادة عدد الثوار ، وزيادة الزخم حول الانتفاضة الليبية.

وبعد فشل قوات الأمن في السيطرة على المتظاهرين بسبب سيطرتهم على الأسلحة، ووقوع المنطقة الشرقية تحت المسلحين، وانشقاق العديد من الشخصيات في النظام، انتهج النظام خطاباً بين فيه دور القوى الخارجية من هذه التظاهرات ، ودور الإعلام في تدشين الأزمة، كما تضمن الخطاب تداعيات انهيار النظام السلبية على الشعب الليبي ، وعلى دول الجوار والمجتمع الدولي عامة مازالت أثاره إلى يومنا هذا. (17)

ثانياً : القوى التي أسهمت في إسقاط النظام في ليبيا:

1. القوى الداخلية:-

تضافرت قوى داخلية من أجل إسقاط النظام دون تخطيط مسبق أو قيادة موحدة، إذ لم تكن تعبر عن أية توجهات حزبية أو أيديولوجية معينة، ومن بين هذه القوى:-

أ. المجلس الانتقالي:

تم تأسيس المجلس الانتقالي في 27 فبراير 2011 في بنغازي، منذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة، واعترف بهذا المجلس العديد من الدول، كممثل وحيد لليبيا، فهو يتألف من 31 عضواً كان من بينهم شخصيات شغلت مناصب في النظام السابق، وعلى الرغم من

إثارة الشكوك في مدى تمثليه لكافة المناطق الليبية لطول الرقعة الجغرافية ، قبل امتداد الثورة إلى كل المناطق في ليبيا، هذا الأمر أثار جدلاً نسبياً حول نجاح الثورة، حتى جاءت مساعدة حلف الناتو العسكرية لتصبح الثورة أكثر فاعلية [18]كما سعى المجلس الذي يسيطر عليه شخصيات من التيار الليبرالي لديها الرغبة في تشكيل دولة ديمقراطية، إلى مواجهة تلك الشكوك حول تمثيله وقدرته في السيطرة على زمام الأمور، بأن أصدر وثيقة دستورية مؤقتة، تنص على تسليم السلطة إلى مجلس منتخب، وتبني دستور جديد، وتشكيل حكومة انتقالية مكلفة بتصريف شؤون البلاد، وتنظيم انتخابات لاختيار مجلس وطني في مهلة أقصاها 240 يوماً يكون بمثابة برلمان يضم مائتي عضو، وسينسحب المجلس الانتقالي من السلطة فور تولى المجلس الوطني مهامه، والتي من بينها انتخاب رئيس للحكومة خلال مهلة 30 يوماً على أن يعرض تشكيلة حكومته للحصول على ثقة البرلمان[19].

غير أن اقتراب المجلس من تشكيل حكومة مؤقتة، كشف صراعاً جديداً عن السلطة، إذ طالبت قبائل ومناطق أخرى بعدم تهميشها وتمثيلها، كما طالب الإسلاميون بحصة من حقائب الحكومة، وبخاصة أن هذه الجماعات تتلقى دعمها من دول عربية مثل قطر.

ب. الحركات الإسلامية:-

على الرغم من اختلاف قادة وأفراد هذه القوى وجماعاتهم، ظهرت قوتهم مع إطلاق الثورة، مستندين إلى حالة العداء بينهم وبين نظام السياسي في ليبيا، رغم تصالح بعض هذه الجماعات مع النظام ، وتم الإفراج على بعض قياداتها، إذ أسهموا بشكل فعال في القتال على الأرض ضد الجيش الليبي ، ويمكن تقسيم أبرز القوى الإسلامية إلى تيارات معتدلة تضم الإخوان المسلمين، وجماعات أخرى مسلحة كالجماعات الإسلامية المقاتلة.(20)

فالإخوان المسلمون حالياً عرفوا باسم الجماعات الإسلامية المقاتلة ، وهي امتداد للحركة الإسلامية التي أسسها "حسن البنى في مصر"، وبدأ نشاطها بعد قدوم عدد من المعلمين الإخوان من مصر للتدريس في ليبيا، وتؤمن هذه الجماعة بأن الإسلام دين الدولة، وغايتها إقامة نظام إسلامي، مهما كانت الوسيلة.(21)

أما الجماعات المقاتلة، فهي تنظيم مسلح يحمل فكر السلفية الجهادية أنشأه مجموعة من الشباب الذين شاركوا في الحرب الأفغانية السوفيتية، وقاموا بعمليات مسلحة في مواقع مدنية وأمنية في ليبيا في تسعينات القرن العشرين بهدف إسقاط النظام بقوة السلاح،

وفي 18 أكتوبر 1995 صدر أول بيان بشأن الإعلان عن قيام الجماعة الليبية المقاتلة لإقامة الدولة الإسلامية، مستندين إلى قوة السلاح، ورغم أن نظام القذافي سعى لإجراء حوار مع عدد من قياداتها في السجون، وبخاصة في عام 2007 بمبادرة من سيف الإسلام، نجل القذافي فإن الجماعات ظلت على موقفها من النظام. (22)

ج. القبائل الليبية:-

لعبت القبائل دوراً أساسياً خلال فترة النظام السابق في إرساء دعائم النظام، ويتضح ذلك كما أسلفنا سابقاً في دور القيادات الشعبية الاجتماعية، فهي نفسها ساهمت في إسقاط النظام وبخاصة قبائل الشرق، وهي التي قامت بإنشاء المجلس الانتقالي الذي أصبح ممثل ليبيا الوحيد لدى العديد من الدول خلال فترة الثورة.

ومن هنا يمكن القول: إن القبائل التي كثيراً ما دعمت النظام السابق ، لا يمكن إزاحتها من معادلة تشكيل الدولة، وإلا فلن يكون هناك استقرار في ليبيا، ولعل مطالبات القبائل بنصيب من الحكومة، تشير إلى أنها ستكون لاعباً رئيساً في تشكيل معادلة الحكم.

وبخلاف هذه القوى الرئيسية، هناك قوى لم تكن على الأرض، وإنما مارست من الخارج ضغوطاً إعلامية في الرأي العالم العالمي وشبكات التواصل الاجتماعي، لمصلحة الثورة، والتي من بينها معارضة المهجر في الولايات المتحدة وبريطانيا، وهي تنقسم بين قوى ليبرالية وإسلامية وملكية، وتضم أكثر من 25 حركة سياسية ، منها الحركة الوطنية الديمقراطية الليبية، والجبهة الوطنية من أجل انقاد ليبيا، أو حركة الكفاح الوطني الليبي، والاتحاد الدستوري ذو الاتجاه الملكي، وله أنصار في شرق ليبيا، حيث بدأ ذلك واضحاً في مسألة تبني علم الملكية.(23)

2. القوى الخارجية:-

اختلفت الثورة الليبية عن الثورات العربية التي سبقتها، ببروز العامل الخارجي، فقامت قيادة هذه الانتفاضة وبتشجيع من جهات مشبوهة في الداخل والخارج ، أو بمبادرات مشبوهة من أنظمة الخليج العربي ، ثم من جامعة الدول العربية، بالاستعانة بالقوات الجوية لحلف شمال الأطلسي – الناتو – بتبّريرات مختلفة، الأمر الذي أشار شكوكاً ومخاوف حول أهداف الحلف في دعم هذه الانتفاضة، وماذا سيكون موقف هذا الحلف ودوره في النظام الليبي الجديد، وهو ما يتطلب الحذر والمراقبة، لأن الغرب علمنا أنه ليس جمعيات خيرية، بل إن له مصالح جشعة يسعى لتحقيقها من وراء أي عمل أو مبادرة يقوم بها

إن الرفض المبدئي للتدخل الأجنبي، ينطوي على موقف متيقظ ، ممّا قد يحيط بليبيا لاحقاً، وما نراه في العراق بعد احتلاله يبرز هذه المخاوف، ويجعل من الحذر والتنبه أمراً مشروعاً ومطلوباً، كما يجب ألا تكون هذه الاستعانة سابقة تقتدي بها معارضات في دول أخرى، وبخاصة أن المادة الثامنة من ميثاق الجامعة العربية تنص على أن "تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبر حقاً من حقوق تلك الدولة، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغير ذلك النظام فيها(24).

ورغم تلك المخاوف والتجاوزات، فقد أصدر مجلس الأمن الدولي قراره 1973 الصادر في مارس 2011 والذي فتح الطريق أمام حلف شمال الأطلسي لشن حملات قصف جوي لعبت دوراً كبيراً في إسقاط النظام، حيث نص هذا القرار(25):-

أ. على الدول الأعضاء اتخاذ كافة التدابير الضرورية لحماية المدنيين والمناطق التي يقطنها المدينون المهددة بالهجمات.

ب. استبعاد استخدام قوات الاحتلال الأراضي الليبية.

ج. تشديد الحضر على تصدير الأسلحة إلى ليبيا بدعوة جميع الدول الأعضاء إلى تفتيش كافة السفن والطائرات القادمة من ليبيا والذاهبة إليها.

د. توسيع تجميد الأرصدة الليبية بما فيها الاستثمارات الليبية، والبنك المركزي الليبي، وشركة النفط الوطنية الليبية.

ورغم أن حملة الحلف الأطلسي – المدعومة من أمريكا – استطاعت أن تحقق أهدافاً من خلال القصف الجوي، وضرب المواقع العسكرية، وقوات الجيش التابعة للنظام، إضافة لأنها رصدت موكب القذافي في سرت وضربه، ومن ثم تسليمه، وقتله على أيدي الثوار، وأنها حقبة سياسية امتدت 42 عاماً إلا أن هذه الحملة واجهت انتقادات قوية من روسيا والصين وبعض الدول النامية، التي قالت أن حملة الحلف تجاوزت التفويض الذي نص عليه قرار مجلس الأمن، بما قد يكرس وجود الحلف في المنطقة(**26**).

ويمكن القول: إن هناك قوى خارجية ، لها تأثير في شكل الحكم بليبيا، أبرزها:

1. **حلف شمال الأطلسي – الناتو .**

فرغم إسقاط النظام السياسي في ليبيا، فإن الحلف اعتبر أن مهمته لم تنتهي، مبرراً ذلك، على لسان الأمين العام للحلف الأطلسي في ذلك الوقت – أندرس فوغ راسموسن –

بأن عمليات الحلف في ليبيا ستستمر، مادام هناك خطر محتمل من بقايا النظام السابق (27).

وفي هذا السياق ، تؤكد كثير من التحليلات احتمال توطن قوات الناتو على سواحل ليبيا، كمقدمة لتعزيز وجوده العسكري في منطقة الشرق الأوسط، والدفاع عن مصالحها النفطية والأمنية، في إطار التحولات في استراتيجيته للخروج من أوربا، إضافة إلى ذلك يمكن أن يكون وجوده وديعة في مرحلة لاحقة لتحويل المتوسط إلى منطقة عدم استقرار، خاصة مع وجود تنظيمات جهادية ترفض الوجود العسكري.

2. **فرنسا.**

تعتبر فرنسا أول الدول الغربية التي اعترفت بالمجلس الانتقالي في ليبيا، حيث راهن رئيسها – نيكولا ساركوزي – بقوة على الحملة العسكرية لإسقاط النظام في ليبيا، ورغم نفي فرنسا بأن دعم المعركة جاء من أجل اقتسام كعكة النفط ، وإعادة الأعمار التي تقدر بنحو مائة مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، فإن وزير الخارجية السابق – ألان جوبية، – رأي أنه من المنطقي أن تتمتع الدول التي دعمت الثوار بأكبر الفرص، وفي هذا السياق تؤكد تلك الرسالة التي نشرتها صحيفة " ليبراسيون" الفرنسية وتضمنت وعداً من ثوار ليبيا خلال قمة لندن، بإعطاء فرنسا 35% من النفط الخام في البلاد، مقابل الدعم العسكري (28) .

3. **الولايات المتحدة:**

يمثل سقوط النظام السياسي السابق في ليبيا انتصاراً من وجهة نظر البعض، ولهذا النهج الذي اتخذه "براك أوباما" في الحرب على ليبيا، لكونه يجعل حلفاء الولايات المتحدة أكثر بروزاً وثقة في أية حرب خارجية، غير أن هذا الانتصار قد لا يكون انتصاراً، في حال عدم تمكن الثوار من الانتقال إلى حالة الدولة المستقرة القائمة على احترام حقوق الإنسان، والتمثيل الصحيح، ولعل ذلك يجد ما يؤيده في مسألة الإفراج عن الأصول الليبية المجمدة في الولايات المتحدة، حيث طالبت وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون بآليات شفافية ومحاسبة.

ورغم امتعاض الجمهور الأمريكي المنشغل بهمومه الاقتصادية من المشاركة الأمريكية المحدودة في الحرب الليبية، فإنه يتوقع تدخل الولايات المتحدة في الشأن الليبي أكثر وضوحاً، بعد أن أصبحت ليبيا مرتعاً للعديد من الجماعات الجهادية المقاتلة وتنظيم

القاعدة، وخير دليل على ذلك هو ما قامت به القوات الخاصة الأمريكية خلال شهر أغسطس 2013، عند قيامها بخطف أحد الثوار الليبيين، المنضوي تحت تنظيم القاعدة حسب زعمهم، "أبو أنس الليبي" في مدينة طرابلس، وهذا يمثل خرقاً لسيادة ليبيا، بعد أن أكد رئيس الوزراء الليبي علي زيدان في مؤتمر صحفي، بأنه لم يتم اخطار السلطات الليبية بهذه العملية، حيث تم تقديم مذكرة في هذا الشأن إلى الخارجية الأمريكية لمعرفة أسباب الحادثة.(29)

4. **قطر** .

يؤكد العديد من الشخصيات الليبية عبر وسائل الإعلام المرئية والمقروءة عن المساهمات القطرية في الثورة الليبية – أموال وسلاح حتى ما بعد الثورة – حيث تحدث المندوب الليبي السابق _ عبدالرحمن شلقم _ في الأمم المتحدة بقوله: "إن الدور القطري أصبح مشبوهاً، يتضح ذلك من خلال دعمها لجماعات وأطراف معينة بالسلاح والمال ضد أطراف أخرى، ومحاربتها لأشخاص وطنية بارزة، لتجعل من ليبيا منطقة نفوذ لها، مستغلة ذلك الأوضاع والظروف التي تمر بها البلاد، ورغم ذلك يدافع عنها كل من المجلس الوطني والحكومة عنها الوسائل". (30)

كما يؤكد ذلك أيضاً مدير مركز الوطن العربي للأبحاث والنشر بأن حالة الفوضى التي تعيشها ليبيا، ترجع إلى الدور الذي تقوم به بعد الدول العربية والاقليمية والاوربية بتمويل أحزاب أخرى من أجل تأسيس مناطق نفوذ في ليبيا الجديدة **(31)**.

ثالثاً : التحديات واحتمالات المستقبل .

ثمة تحديات رئيسة إذ تم تجاوزها، يمكن أن تخرج بليبيا إلى بر الأمان، ويمكنها من الانخراط في المجتمع الدولي ومن أهم تلك التحديات:

- نزع السلاح من الثوار والمليشيات المسلحة والعمل على إقامة الجيش والشرطة فانتشار السلاح في مختلف أرجاء البلاد وبين كل طوائف المجتمع، لاسيما في ضوء وجود خلافات قبلية يمكن أن يعرقل مسيرات النجاح التي تسعى إليها الدولة في شتى المجالات وبخاصة الأمنية منها.
- ضرورة الاتفاق على شكل الدولة، إذ ثمة خلافات حول شكلها ما بين التيارات الإيديولوجية، سواء كانت ليبرالية أو إسلامية أو ملكية، خاصة وأنه إلى حد الآن توجد رؤية تنادي بالفيدرالية.

- الانتقال إلى الدولة الديمقراطية، واشتعال الصراع القبلي في العديد من المناطق، وهو احتمال يحتاج إلى فترة طويلة لتخفيفه، لاسيما مع نقص الخبرة الليبية في بناء الدولة، فضلاً عن جسامة التحديات السياسية والأمنية .
- المصالحة الوطنية أمر ضروري لقيام الدولة، وتخفيف التوتر بين أبناء الوطن، بخاصة القبائل التي تم تهجيرها من مناطقها –– والعائلات النازحة بالخارج،.

الخاتمة والنتائج.

شهدت ليبيا في ظل النظام السابق العديد من الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من اجل المحافظة على استقرار النظام القائم، كما حاولت مواكبة التحولات العالمية والتي منها تحويل القطاع العام الى الملكية الخاصة ، الا ان تلك الاصلاحات لم تقف امام الانتفاضة التي شهدتها البلاد ، حيث تضافرت العديد من الجهود الداخلية والخارجية في ظل التطور العلمي في وسائل الاتصال الى موجة من الاحتجاجات اتخذت اشكالا عديدة انتهت بأسقاط النظام السياسي،، حيث دخل النظام السياسي في مواجهة هذه الاحتجاجات التي شهدتها العديد من المدن، اتخذ اشكالا عديدة من الحراك الاجتماعي ، وقد اتسعت هذه الاحتجاجات بين مؤيد ومعارض انتهاء بأسقاط النظام السياسي القائم بقرار من منظمة الامم المتحدة، و بمساندة العديد من الدول العربية والغربية. **ومن النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة :** نجاح الحراك في المطالب السياسية والاجتماعية والتي انتهت نتائجها بإسقاط النظام، كما اثبت عدم قدرة المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على استيعاب المطالب ، كما اثبتت إن الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لامعنى لها بدون اصلاحات سياسية ، وعدم جدوى الحل الامني في معالجة مشكلات السياسة العامة والمطالب الشعبية.

الهوامش:

(1) عبدالعزيز محمد سرحان، المنظمات الإقليمية ، دار النهضة العربية، القاهرة ،1975 ، ص27–34.

(2) يوسف الشويدي، "التحولات العربية ومفاجأة الثورات"، المستقبل العربي، العدد 389، مركز دراسات الوحدة العربية ، لسنة 34 (يوليو 2011)، ص8.

(3) الإعلامي سليمان دوغه يناشد الإخوان المسلمين ويناشدهم بعدم تزوير التاريخ، وكالة عروس البحر للأنباء، ابريل (2013).

(4) يوسف محمد جمعة، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،بيروت،2013، ص75.

(5) علي الصلابي، الشورى فريضة إسلامية، دار ابن كثير، مشق ، 2010).

(6) الصلابي: الإفراج عن المقاتلة يؤكد أن الحوار هو الحل لاختلافاتنا، ابريل 2010. http//www.hl/arebic/article/3708

(7) يوسف محمد، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سبق ذكره، ص80-81.

(8)- البشير الكوت، ليبيا: الهوية والاستبداد والثورة، دار الفسيفساء للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس،2012، ص268.

(9)- يوسف محمد جمعة، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 81.

(10) - معاً من أجل ليبيا الغد، مؤسسة القذافي للتنمية، شركة الفاتح للإعلام، طرابلس، 2006، ص79.

(11) نفس المرجع، ص80.

(12) معاً من أجل ليبيا الغد، مرجع سبق ذكره، ص66.

(13) يوسف محمد، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2013،ص111، 112

(14) مشروع ليبيا الغد 2025، رؤية استشرافية ، ثقافة نهوض وتنمية مستدامة، مجلس التخطيط الوطني ومركز البحوث والاستشارات جامعة قاريونس ، بنغازي ،2008،ص9،8

(14) يوسف محمد جمعة، ليبيا وتحديات بناء الدولة، مرجع سبق ذكره، ص121.

(16)- زيد عقيل "الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، السياسة الدولية، العدد 184، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ابريل 2011، ص72.

(17) زيد عقيل، "الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية"، مرجع سبق ذكره، ص92.

(18) يوسف محمد جمعة، ليبيا الثورة وتحديات بناء الثورة، مرجع سبق ذكره، ص134.

(19) خالد حنفي علي، الأمن يحكم ليبيا بعد القذافي، السياسة الدولية، العد 186، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، أكتوبر 2011، ص140.

(20) سالم البهلول سالم، مصير وحدة المغرب الكبير في ظل التحولات الديمقراطية الراهنة، جامعة الحسن الثاني 2016،ص207.

(21) سالم البهلول سالم ،مرجع سبق ذكره. ص207.

(22) خالد حنفي علي، الأمن يحكم ليبيا بعد القذافي، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مرجع سبق ذكره ، ص142.

(23) سالم البهلول سالم، مصير وحدة المغرب الكبير في ظل التحولات الديمقراطية الراهنة،مرجع سبق ذكره ص209.

(24) خير الدين حسيب، ليبيا إلى أين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، بيروت ، 2012، ص274،273.

(25) عمر عاشور، الدولة الفاشلة في ليبيا، السياسة الدولية، العدد 185،مركز الدراسات السياسية والدولية ، يوليو 2011، ص22.

(26) خالد حنفي علي، سقوط الجماهيرية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والدولية ،القاهرة، العدد 186، ص140.

(27) نفس المرجع، ص42.

(28) خالد حنفي علي، سقوط الجماهيرية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والدولية ، مرجع سبق ذكره، ص43.

(29) سالم البهلول سالم، مصير وحدة المغرب الكبير في ظل التحولات الديمقراطية الراهنة، مرجع سبق دكره،ص2013

(30) word prass-com. . بتاريخ: 8-7-2019م

(31) www.libya-al-mostakbel-org/hews/clicked/36330. -بتاريخ: 10-8-2020